ملحق خاص

الحياة

ترخيص رقم ١٩٨٧/١٠٩

يصدر عن مكتب الاعلام والعلاقات العامة في ...

صفحات

الملحق الثاني عشر — محرم ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م

فلنكن صرحاء

ابدى البطريرك صفير مجموعة اعتراضات على مشروع قانون الانتخابات واعلن ان المشروع في حال اقراره، يأتي بنواب موارنة او مسيحيين منتخبين من المسلمين وهكذا يغدو الخلل واضحاً نتيجة مراعاة النواب الموارنة المنتخبين في دوائر الاكثرية المسلم لرغبة تلك الاكثرية مما تفقد المناصفة المنصوص عنها في الطائف والدستور معناها ومرماها.

ولا شك ان الدراسة التي اعتمد عليها سيد بكركي والتي ابلغت الى معظم المنظمات العالمية المعنية بحقوق الانسان لها ما يبررها. غير ان الدراسة وبالتالي سيد بكركي لم ينظروا الا من زاوية معينة فان بعض النواب المسلمين ينتخبون ايضا من اكثرية غير مسلمة وهذه ارادة وثيقة الطائف من ان يكون الانتخاب مختلطاً كوسيلة لتحقيق انفتاح ابناء الطوائف بعضهم على البعض للتوصل الى نتيجة مأمولة وهي الغاء الطائفية السياسية من المجلس النيابي وهو ما حدده الطائف ايضاً وبالتالي الدستور الجديد. وهكذا اقر الطائف والدستور اجراء الانتخاب على صعيد المحافظة لكن بشرط اعادة رسم الحدود ضمن اصلاح اداري منشود. غير ان الحكومة المستعجلة اجراء انتخابات برلمانية بعد غياب عشرين سنة عنها لم تستخدم مبضع الجراح او ريشة الرسام لاعادة تشكيل المحافظات فاكتفت بالموجود. الا انها ضمت وطرحت وقسمت لتأتي بمشروع عجائبي وصفه بعضهم بحق (بالاكارت) وهو يعني انك تعطي منطقة انتخابية بناء على الطلب ووفق معطيات الزعماء النافذين الامر الذي فتح الباب على مصراعيه للطعن بشرعية المشروع الانتخابي. ومن هذا الطعن ما اطلقه سيد بكركي من اقتناص على حقوق الطائفة الدرزية بسبب التوزيع المختلف من منطقة الى اخرى فضلاً عن معارضة المفتي الجعفري ممتاز.

ولما ان المرجح بكثير من الجدية ان اكثر الذين يؤيدون الحاقلة كمركز انتخابي واحد هم عطلنا ـ وفي قرارة انفسهم ـ بعد ظهور مشروع القانون الاخرج الاعوج الاخرق بتعقين ان لا تكون الحاقلة مركزاً واحداً وان يعود قانون الانتخاب القديم الى العتاد من جديد. فتجري الانتخابات على صعيد القضاء في كل لبنان فيتراجع من الازدواجية بين القضاء والمحافظة كما في الشمال والجنوب ومن التقسيم الشخصي في البقاع تبعاً لرغبة رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب فيكون للبنان باسره مكيال واحد او وحدة قياس او كيل واحدة.

وطالما ان الفروق في كل لبنان لم تتقلص بعد لاجراء انتخابات حرة وديمقراطية على مستوى المحافظة فعلام التباكي عليها وخطب ودها؟ ويكفي ان نقترح الحوف شكلاً او نقترح الحية الاتالتا المتخصصة شكلاً اخر، ثم تأتي النجان النيابية لتقترح شكلاً ثالثاً ثم تبقى جميع هذه الاشكال الانتخابية مرفوضة ومجرح بها ومطعون بدستوريتها يكفي ذلك تماماً لتخرج من ابهر طلقات وشظية الشجاعة الادبية لتعلن وتقول «لتكن صرحاء».

• ان حرياً قدرة احتجاجات اللبنانيين بشتى اعتى غاياً لا يمكن ان تجسم بانتخابات على اشكال مختلفة ستجعل من المجلس العتيد مشكوكاً بعضده فيه اكثر من المجلس الحالي المكتظ بنواب منتخبين محددين بهم وبين منتخبين بقرارهما يومياً!

• ان المحافظة لا تصلح اساساً لانتخابات في هذا الصيف فهي تحتاج الى مزيد من التحضير والتعرف وهي تحتاج فوق ذلك الى لون من الوان التطليم الحربي المدروس ولا يحل هذا الاشكال تحالفات بين المرشحين تأتي جزافاً ومن حواضر البيت.

• سيكون التصويت في الانتخابات على مستوى المحافظة وضمن هذه العجالة، بما لفي من الصيف، تراكمياً ومبنياً على شهادة المرشحين المؤتلفين بعضهم ببعض وليس على فهم الناخبين للمرشحين وشهاداتهم بهم او لمصداقية برامجهم الانتخابية. والتصويت التراكمي لون من الوان التزوير المنظم وتمديد للجهور وللمال فيما لا طائل تحته.

• ان اعلان فوز المرشح بطريقة تختلف من دائرة الى اخرى يجعل من الانتخابات لوناً من الوان الهزء بالشعب فضلاً عن الاخلال الفاضح بمبادىء العدل والمساواة الدستورية.

• ان لوائح الشطب التي ستجرى على اساسها الانتخابات فيها من التزوير والاضافة والاسقاط والتعسف والتبدل ما يجعلها آفة من الآفات لن تكون الانتخابات في ظلها بحال من الاحوال نزيهة فيكفي الاموات انهم فيها احياء ينتخبون.

• ان مجلساً يأتي بناء على مشروع قانون الانتخابات وبالوسائل المتاحة في هذه الفترة الزمنية القصيرة هو مجلس كاريكاتوري لن يقو على خطو الخطوات الاولى نحو مجلس لا طائفي ولن ينتزع الثقة من الناس ولا من العالم.

ولتكن ايضاً صرحاء.

ان حصول الانتخابات بات على مستوى الدائرة الفردية الضيقة مع ما فيها من سلبيات لجديرة ان تأتي باقوياء يمثلون بصورة صحيحة ارادة جماهيرهم. وبامكان الاقوياء هؤلاء فحسب ان يصنعوا العيش المشترك ويلغوا الطائفية ويطوروا الطائف بحيث تولد فعلاً الجمهورية الثانية اذ ان هؤلاء «الاقوياء» اتوا بلا موارية من قواعد طائفية لا ينكرها مشروع قانون الانتخاب الحالي.

فعلاء التلطي وراء الاصابع؟ ولم لا نواجه المشكلة برمتها فنأتي الى المجلس (الرجال) لا انصافهم فيكونون قادرين على صناعة الصلح والميثاق وبناء الوطن لنصل في النهاية الى جعل لبنان دائرة واحدة الى اقامة الاحزاب التي يمكن ان تخوض الانتخابات على صعيد لبنان كله.

وان كان هذا الانتخاب بحاجة الى تعديل في الدستور فليكن ولنحترم ارادة الطوائف في تحقيق التمثيل فلا تأتي بعد ذلك سيد بكركي ليطعن بنتائج انتخابات ممثلي طائفية كما لا يطعن طاعن اخرق صحة تمثيل ممثلته. علماً اننا لم نتهيب نحن ان ينتخب الاخرون ممثلي طائفتنا فطالما وبالقدر الملائم ان يكون لمسلمي الكورة وزغرتا ممثلين عنهم وان تشاركهم في الانتخاب اهل الكورة وزغرتا الاخرون كما سيكون الشأن في طرابلس عندما ينتخب الماروني الذي اضيف الى مقاعد طرابلس في المشروع الانتخابي والموارنة في المدينة اقل عدداً من سنة الكورة او زغرتا.

فلتكن صرحاء.

ان الارضية التي نعيش عليها لم تنضج بعد لحصول انتخابات على صعيد المحافظات الموسعة. فضلاً على مستوى لبنان باسره.

ولا بد ان يكون صادقين مع انفسنا ومع اهلنا العربية فنتواضع، لنقبل بالواقع المرير اذا ما اضربنا على اجراء انتخابات خاطفة في فترة زمنية قصيرة جداً والا فإن انتخابات لبنان في صيف عام ١٩٩٢ ـ اي حيرت ـ ستبقى بضرب المثل في عالم الديمقراطيات الزائفة وستدخل قانون الانتخابات فائزيه في مجموعة الفضائح في ادارة الشؤون العامة لتصنح تباعاً في مجلس النواب والحكومة ورئيس الجمهورية الجد والفصد والفصل.

... السادس من ايار

مبروك لحكومة الاقتصاد ودواليب ٦ ايار تمخض الجبل فولد فأراً وجمع مجلس الوزراء نفسه بعد اجتماعات لجان الخبراء ليخرج على الناس في ذكرى الثورة الفرنسية والعراقية ولا ندري من ايضاً ليعلن على الناس ثورة ضد الدولار مع العملة اللبنانية البائسة فيرفع دولاره الجمركي حتى على المواد الغذائية والبنزين.

وينام الناس على انغام صوت وزير الاعلام ليستيقظوا على ارتفاع «اولي» للدولار اللعين وكان الثورة الحكومية هي مع رفع الدولار لا ضده وهي ضد العملة الوطنية ومع المافيا ومع الجوع ومع بؤس الناس وكأنها تدعو الناس الى ٦ ايار من جديد ذلك ان الحكومة تخشى على ما يبدو استحقاقات الصيف ومنها الانتخابات فأخون سبيل للخروج من الحكم رفع الدولار لياتي ٦ ايار من جديد.

حذار من الفتنة والفلتان الأمني

وقع في طرابلس يوم الثلاثاء الماضي حدثان أمنيان كبيران لا يرتبط احدهما بالآخر. اولهما تفجير اربع عبوات في اربع منتجعات سياحية عند مدخل طرابلس الجنوبي، وثانيهما اغتيال المحامي عبد الرحمن نابلسي في مكتبه.

ولئن اعتبرت لجنة المؤسسات السياحية تفجير المنتجعات رسالة موجهة من (المفجرين) الى الدولة.. الا ان التفجير يبقى عملاً مرفوضاً مدانا باعتباره يقع على ابرياء ويخل بالأمن العام في البلاد، ويربك الوضع الاقتصادي ويلقي الرعب والخوف بين الناس ويعيد الى الأذهان أيام الحرب السوداء.

أما مصرع المحامي انابلسي فهو ايضاً عمل اجرامي دنيء مهما تكن الدوافع التي تقف وراءه ولا ندري اية رسالة تقف وراء مصرعه الا ان الاجرام يبقى خطراً ومرفوضاً، ولا يجوز ان يجري حسم اي خلاف بقتل الناس، فالانسان بنيان الله فمن قتل اخيه الانسان، بغير حق والسلطة وحدها صاحبة القرار والحكم، فقد (هدم بنيان الله) كما جاء في حديث عن رسول الله ﷺ.

الفلتان الأمني مرفوض على كل صعيد، ومطلوب من القضاء ان يتحرك باقصى قوته، مع سائر الاجهزة الأمنية المتوفرة، لكشف الفاعلين وفي القصاص حياة....

أقوال ومواقف انتخابية

قوائم مفروضة!!

قال الرئيس حسين الحسيني رئيس مجلس النواب «سنعمل على ايجاد لوائح ائتلافية انتخابية في كل المناطق وستكون هذه اللوائح لا تقهر لانها تمثل ارادة الشعب وليس لأي سبب آخر».

كرامي مع المحافظة

قال الرئيس عمر كرامي: «الطائف والدستور من بعده، نص على أن تكون الدائرة الانتخابية على أساس المحافظة. وهذا النص لم يأت من فراغ. وكان هناك نقاش طويل من أجله، وكانت نتيجة هذا النقاش ان الحرب التي حصلت في لبنان كان لها وجه طائفي واساس طائفي. ووجدوا انه من خلال المحافظة، ولمرحلة معينة، ممكن التخفيف من هذا التشنج لأن بالمحافظة لديك خليط من المسلمين والمسيحيين وخليط مذهبي في بعض المحافظات. وعندما تجرى انتخابات مثل التي ستجرى، فان الناس سيراعون بعضهم بعضاً. لذلك الخطاب السياسي نفسه يتغير ولذلك نقول اننا مع المحافظة في كل لبنان. ولكن بالفعل هناك قوى اقوى منا فرضت ان تكون بعض المناطق محافظتين انا استطيع أن أفهم ان ثمة مبررات في جبل لبنان انما ليست مبررات شخصية. ولو كانت لرفضناها (...) فهناك طائفة كريمة لها دور وطني كبير ممكن ان يسقط وهذا يؤدي الى شرخ ومضاعفات اكبر بكثير من أن نتكلم بمبدأ المحافظة أو القضاء. والذي حصل في البقاع غير مقبول ولا مبرر له. وقد حصل لأسباب شخصية وليس لأسباب وطنية ولا لأي سبب آخر.

الحص: الوفاق أهم من الانتخابات

قال الرئيس سليم الحص في معرض سؤال عميد المحررين بتاريخ ٩٢/٧/١٣:

«نقول بوجوب أن تجرى في أقرب وقت ممكن... ولكن، اذا كانت الانتخابات النيابية مهمة جداً، فالوفاق والمحافظة على الاجواء الوفاقية اهم. وبالتالي يجب أن تكون مناسبة لعودة اللبنانيين الى التعامل البناء في ما بينهم من أجل بناء المستقبل الذي يحلمون به».

شاتيلا: الانتخابات انحراف!!

قال رئيس المؤتمر الشعبي للقوى الاسلامية والوطنية بتاريخ ٩٢/٧/١٤:

«ان مشروع قانون الانتخابات قيد الدرس يمثل الانحراف عن اتفاق الطائف وذروة الاستهتار بالتيار الوطني التوحيدي المستبعد من المشاركة في تقرير مستقبل الوطن، وما لم يتم تعديل هذا القانون الانتخابي، ليتناسب مع دستور اتفاق الطائف فان البلاد ستدخل في نفق مظلم من جديد، والذين يتجاوزون اتفاق الطائف بهذا الشكل المفضوح من أرباب السلطة، انما يفتحون الطريق لاسقاطه وافساح المجال لحلول انفصالية وربما تدويلية مكان هذا الاتفاق اللبناني العربي.

شعبان: لدعم مرشحين أكفاء

قال أمير التوحيد الاسلامي الشيخ سعيد شعبان:

«ان حركته ستخوض الانتخابات النيابية دعماً لمرشحين تتوفر فيهم صفات أساسية. ودعا الى انشاء جبهة عريضة اسلامية وطنية لتنسيق الجهود».

صدقتك تعني الكثير

هل لك أخي أن تنضم إلى:

صندوق دعم بيت الزكاة

التصرف (بالفراطة) الناتجة عن شراء حاجياتك من مخازنك المفضلة

يجعلك ساهماً في صندوق الدعم

لا تبخل بالقليل، فالقليل + القليل = الكثير

لجنة صندوق دعم بيت الزكاة.

الدكتور محمد علي ضناوي لـ «صوت الفيحاء»:

الانتخابات الآن شر لا بد منه

تشرت جريدة «صوت الفيحاء» في عددها الصادر بتاريخ ٩٢/٦/٣٠ مقالاً للدكتور محمد علي ضناوي حول الانتخابات تنشره «الضياء» في ملحقها اليوم:

الانتخابات الآن: شر لا بد منه

د. المحامي محمد علي ضناوي

في الأصل، في الديمقراطيات النيابية، يأتي البرلمان ممثلاً لارادة الناخبين أو أكثريتهم، ويكون لمدة زمنية محددة يمارس فيها أدواراً تشريعية بسن القوانين ومالية بتصديق الموازنات ورقابية بمناقشة سياسة الحكومة ونقدها وتقويمها سواء بمنح الثقة أو حجبها أو اسقاط الحكومة

غير أن لبنان بعد حرب ١٩٧٥ وحتى هذه الأيام لم يتمكن من اجراء انتخاب «فاخترع» البرلمان المنتخب عام ١٩٧٢ طريقة جديدة للحفاظ على شكلية الديمقراطية واستمرار حقوقها الاشتراعية، فجدد لنفسه أربع مرات. وعند ولادة الطائف على أيدي النواب بتأييد عربي ودولي تم «اكتشاف» حل جديد لاكمال عدد مجلس النواب الذي تساقط بعض أعضائه موتى وهو اعلان (الوصاية) على الشعب اللبناني وتعيين «وصي» مختار له لينتخب عن الشعب «الفاقد الأهلية» بسبب استمرار الحرب. وهكذا أجري تعيين النواب الأربعين استكمالاً للعدد المتفق عليه في وثيقة الطائف ١٠٨ وجرى التعيين واستلحقت الديمقراطية بطريقة قانونية جديدة ستكون «فتحاً» في عالم الانتخابات كلما «فقد» الشعب أهليته وبات محتاجاً الى وصي.

ويبدو اليوم أن (حالة فقدان الأهلية) قد استنفدت اغراضها أو عادت وتداعت الارادات المختلفة: المحلية، صورة، والعربية والدولية واقعاً، لتحديد الاطار الذي يمكن اعلان عودة الأهلية الى فاقدها والتأكيد أن الشعب اللبناني بات جاهزاً لممارسة حقه في اختيار ممثليه. وعلى هذا كان لا بد من تحديد الأسس الجديدة التي يمكن معها ممارسة هذا الحق الطبيعي.

الطائف وعشوائية مشروع قانون الانتخاب

وكان طبيعياً أن يفرح اللبنانيون ويهللوا لعودة الاعتراف بهم راشدين مؤهلين لممارسة دورهم في اغناء (الديمقراطية) المسلوبة منهم زهاء عقدين من الزمن

غير أن هذه الفرحة الواجبة تحولت الى ما يشبه رفض السجين الخروج من سجنه بحجة مخالفة نص الطائف وروحه.

فالطائف، كما هو معلوم، قد أقر أساسين للعملية الانتخابية المحتملة بتحديد عدد النواب ١٠٨ مناصفة بين المسلمين والمسيحيين.

- عندما نجري الانتخابات بعد الاصلاحات، تجري في نطاق المحافظة على أن يعاد تنظيم (الحدود) لكل محافظة ضمن نظام اداري جديد توصلا الى اعتماد لا طائفية المجلس واعتبار لبنان دائرة انتخابية واحدة.

ولا نريد هنا أن ندخل في جدل دستوري مفيد حول الحدين الواردين اعلاه، ضمن وثيقة الطائف، وهل نعتبر الوثيقة بالتالي، وثيقة دستورية لا يجوز الخروج عن مبادئها وتفصيلاتها؟ وهل يعتبر تجاوزها، في صغيرها وكبيرها، عملاً يشعر به الدستوري؟ وهل يمكن أن يفتح تجاوز ما باب الامكان في التجاوز في مجالات أخرى، فتفقد الطائف ثباتها

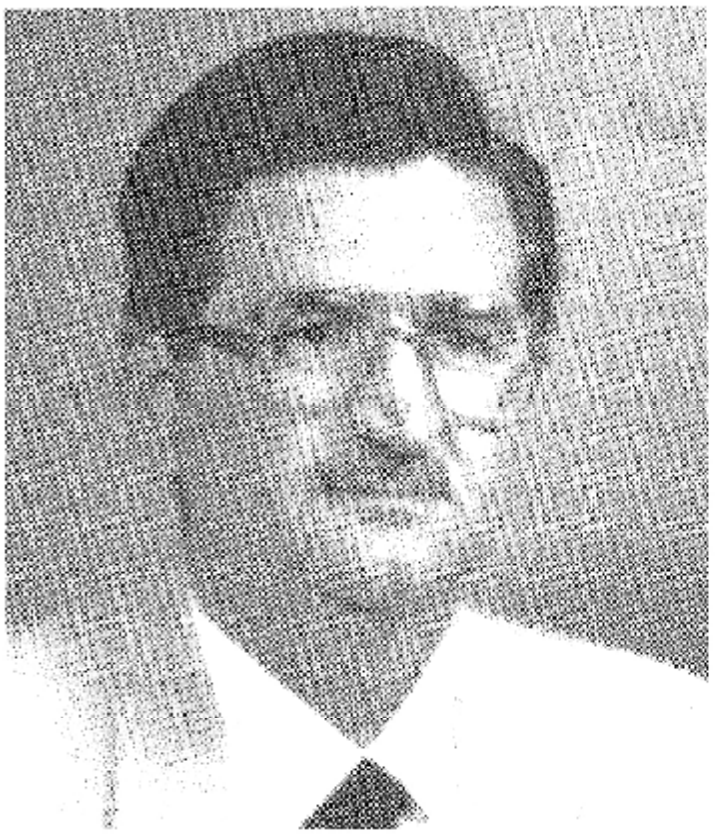

في وقت لا يزال لبنان متأرجحاً بين الحرب والسلام أو على الاقل في حالة بما سمي (العناية الفائقة) وفي فترة تأمل وانتظار

وهنا لا بد بعد تسجيل هذا الجدل الممكن أن نتساءل بكثير من الحذر هل من مصلحة لبنان حاضراً ومستقبلاً الاصرار على الطائف في نصه ام أن تجاوزه ينقل لبنان، حقيقة، الى حالة جديدة يمكن معها ارساء قواعد أكثر نفعاً لأزمة لبنان البالغة التعقيد؟

غير أننا ضمن المنطوق اياه يمكن أن نفهم تعديل بعض مواد قانون الانتخاب بشكل مخالف للطائف أن هناك انعقاد ارادة جديدة دولية وعربية ومحلية، تقضي بمعطيات جديدة لقاء القبول باجراء الانتخابات في هذا الصيف.

من هنا حكمت العشوائية رسم مشروع القانون الجديد، فبينما كانت البطاقة الانتخابية التي لزمتها وزارة الداخلية وكلفت الدولة أعباء وقد تتحول الى ما يشبه (انتخابات - غيث) أساساً لاجراء الانتخاب وبينما كانت المحافظة دائرة انتخابية اذا بنا نرى كيف أن بطاقة اخراج القيد حلت محل البطاقة الممغنطة واذا بالقضاء يحل محل المحافظة في بعض اجزاء لبنان (الشمال والجبل) بينما في جزئه الآخر (بيروت والجنوب) تبقى المحافظة الدائرة الانتخابية وفي جزئه الثالث (البقاع) يعدل في حدود الأقضية فتجمع وتطرح!!!

ولا ريب أن هذا لم يأت عبثاً ولا يمكن أن يستقر ويستمر الا بارادة دولية وعربية فتترجمها ارادة محلية عبر الحكومة والبرلمان المكرهين على كل هذا.. وربما كان من أسراره الحملة التي بداها وليد جنبلاط حول تقسيم جبل لبنان الى دائرتين أو أكثر الا انه من المؤكد أن هذا التجاوز لنص الطائف لم يكن لهذا السبب فحسب، بل ربما كان من أسبابه المباشرة اشتداد الطلب بتنخيب المهاجرين وليس قميص المهجرين كمحاولة جدية تهدف الى شل ارادة التوافق الدولية لاجراء الانتخاب في لبنان.

المهجرون والمهاجرون

ان الفريق المسيحي الذي أصر على هذين الطرحين والذي يصعد طرح المقاطعة اذا ما جرت الانتخابات يملك بعض المصداقية وقسماً مهماً من المبررات فلا يعقل أن تجرى واعداد غفيرة من المهجرين داخل لبنان (أكثرهم نصارى) يعجزون عن الوصول الى (قضائهم) فكيف بامكانهم ممارسة حقهم الطبيعي في الانتخاب... كما ان اعداد غفيرة أيضاً من اللبنانيين - من مختلف الطوائف - هاجروا ابتداء من بدء الحرب اللبنانية وعبر سنواتها الى اصقاع الدنيا المختلفة... وقد هربوا من الحرب أو من أسباب أمنية أو اقتصادية.

لكن لا يجوز للفريق المسيحي أن يتوقف عند هذين المبررين ليحول دون التوافق على اجراء الانتخاب أو لفرض المقاطعة على مرشحيه ومنتخبيه.

ان الجهد الذي بذل لمحاربة الانتخاب في الصيف، لو بذل نصفه في درس قانون الانتخاب وتحسينه ولوضع ضمانات الحرية والنزاهة، لكان عندنا اليوم بطاقة انتخابية يمكن للبناني أن ينتخب بها ان وجد في لبنان ولكان لدينا قانون انتخابي يتوافق مع نص الطائف وروحه لنصل في النهاية الى انتخابات يمكن أن تسمى حرة ونزيهة بغياب انتخابات ما قبل الحرب اذ ان النزاهة والحرية بالمطلق غير موجودة في الانتخابات النيابية في لبنان.

ولا نريد هنا أن نناقش استحالة تنخيب المهاجرين اذ لا يعقل أن يمارس المهاجر الذي يعيش ظروفاً مختلفة عن تلك التي يعانيها المقيم أن يمارس توجهاً وانتخاباً قد يكون مناقضاً لرؤية المقيم ولرغبته. والبرلمان هو للمقيمين لا للمغتربين المهاجرين، الذي يبقى لهم ان كانوا حريصين على القيام بدورهم، ان يعودوا الى وطنهم ويقيموا فيه ويعرضوا على المرشحين طروحاتهم ويتحاوروا مع القيمين المنتخبين الأساسيين ولو لأيام الانتخابات.

أما ان كانوا يرفضون (الزيارة) ويرفضون (التبرع) بثمن بطاقة سفر فالأولى ان لا يتنطعوا أو يُتنطع بهم لممارسة دور فوقي على المقيمين الذين تحملوا الأمرين وهم في ثغورهم على أرض الوطن.

غير أن ما نخشاه من استمرار الحملات المعارضة أن تشل فعلاً الارادة الدولية وتعاكسها مع الارادة المحلية والعربية وقد تجعل القول بعدم أهلية الشعب اللبناني ان يحكم نفسه بنفسه وانه محتاج الى استمرار الحجر والوصاية عليه قولاً له ما يبرره وهي نتيجة يكتبها الفريق المعارض بارادته الديمقراطية وقد تكون تلك النتيجة هي بذاتها مطلباً أساسياً من العرض السخي باجراء الانتخابات - صيفاً - لترفض - محلياً - فتستمر الوصاية، بينما يستمر المجلس الحالي الممدد له والمعين فيه (نواباً) مختارين، في لعبة التجاذب والبحث عن الديمقراطية.

هل تتدخل اسرائيل لتقلب الطاولة؟

قد تقول مصادر مطلعة ان الارادة الدولية توافقت مع الارادة السورية والمحلية الحكومية باجراء الانتخابات صيفاً وهذه الارادة لن تشلها حركة المقاطعة أو حركة الرفض المسيحية وستبرز على الساحة المسيحية قوى جديدة يجري انتخابها او اعلان فوزها لعدم وجود مرشحين منافسين وتكون «براقش» قد جنت على نفسها بينما تمارس امريكا الضغط على اسرائيل لمنعها من الولوغ في لعبة الانتخابات اللبنانية.

تقول ان الرفض المسيحي خطر ويجب ان لا يستهان به ونخشى اذا ما استمر وادرك فشله في تغيير الارادة الدولية وأصبح لا بد من اجراء الانتخابات أن يعود قسم من المسيحيين ليطلب (العون) من اسرائيل لتقوم هذه بعمل عسكري لحساب هذا الفريق الطالب بهدف قلب الطاولة اللبنانية على اللاعبين فتلبي اسرائيل (النداء) وتعتبر ذلك (واجباً) عليها فتستفيد من تراخي الضغط الامريكي بسبب الانتخابات الامريكية ومن انتهائها هي من انتخاباتها ومن رغبتها في تخفيف ردود عملية حاسمة ضد المقاومة الاسلامية، على الأخص، وفي تحقيق جزء من أطماعها التوسعية وبخاصة المياه وتوسيع الحزام الأمني لتمنع التسلل والكوتيوشا ولتقلب هي أيضاً طاولة المفاوضات مع العرب والفلسطينيين (والذين تظاهروا بالتقاء مع منظمة التحرير بلقاء الفريق المفاوض مع ياسر عرفات في عمان) لتقييم تلك الطاولة مجدداً بعد تغير الأحداث ومجرياتها على الساحة اللبنانية.

وبذلك تكون اسرائيل ضربت عصافير بحجر الاجتياح المحدود ووافقت بين حاجاتها وحاجات فريق مسيحي دون أن تتعرض لضغوط امريكية أو دولية قاطعة وهي التي تمردت يوماً على قرارات الأمم المتحدة الواضحة...

قد يكون هذا او قد يكون ذاك ولكن لبنان الخاسر الأكبر كما أن الفريق المسيحي هو أيضاً سيكون في موضع الخسارة التي لا يحسد عليها في كل الأحوال.

صمام الأمان: الحرية للناخب والمرشح

وعلى هذا يمكن أن نصل الى القول ان الانتخابات النيابية - هذا الصيف - وان لم تكن عنواناً على الديمقراطية وتأكيداً أن لبنان قد استعاد عافيته أو أن حالة فقدان الأهلية قد انتهت وغدا راشداً... فانها على الاقل يجب أن نتعامل معها على انها شر لا بد منه.

اذا ما صح أن التوافقات الدولية، والاقليمية والمحلية تصادقت على اجرائها - صيفاً - ولم يتمكن أحد من شلها، ولم تتحرك اسرائيل استجابة لضغط امريكا أو انها قدرت أن مصلحتها في عدم التدخل لمنع الانتخابات فان هذه تغدو محكومة عليها، بالسلق على ابواب طنجرة الضغط «البريستو».

وباعتبار ان الشر - الذي لا بد من تجرعه - يجب التعامل معه بحذر وانتباه فلا بد اذن من «تظهير» أولويات ومعالجتها في اطار هادىء وقد تتحول الى (مطالب) باسم المعنيين بأمر الانتخاب وباسم المجلس النيابي الذي سيكره أخيراً على حل نفسه.

وأهم ما في تلك الأولويات اتقان فن الضغط، (استعارة من طنجرة البريستو) فأهم ما فيها صمام الأمان الذي يجب أن لا يغيب والا فمن الممكن أن يتحول الضغط الى انفجار. وصمام الأمان هنا يقضي بترك ابواب (الحرية) مشرعة للناخب والمنتخب بأن معاً فالانتخابات ستجري اذا ما كتب لها ان تجري في سرعة مذهلة (شهرين من الزمن الرديء) وكفى بذلك (اكراهاً) و(ضغطاً) فلا يصح (ضغط) آخر يفرض اعتقالاً للحرية اذ ان الناخب قادر على الرد بالتمرد في أقلام الاقتراع وفي الغرف السرية اذا ما وصل اليها بسلام وأمان.

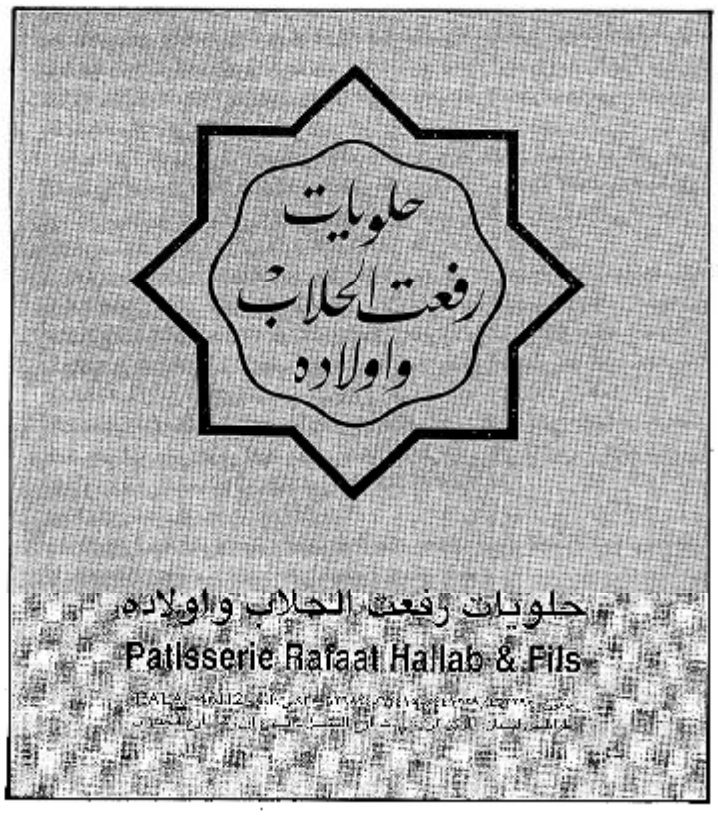

وثـــائـــق

غرائـــب وعجائـــب في جـــداول النـاخبـــين وتوزيـــع المنـــاطـــق والطـــوائف على النـــواب!!!

تنشر «الضياء» جداول واحصاءات انتخابية تتعلق بعدد الناخبين موزعين على مختلف الطوائف والمناطق، كما اعدتها وزارة الداخلية وبعدد النواب موزعين ايضاً على المحافظات والاقضية كما وافقت عليها اللجان النيابية المشتركة. وتلك الجداول والاحصاءات بشوبها ما بشوبها من مغالطات واخطاء لكن نشرها كوثيقة يفترض في الدارسين والمحللين العودة اليها الآن وفي المستقبل.

ولعل اغرب ما في تلك «الوثائق» انها تاتي في ظل غياب مستمر لأية احصاءات رسمية لسكان البلاد. هذا الاحصاء الذي لم يحصل في لبنان الا مرة واحدة وفي ظل قوات الاحتلال الفرنسي عام ١٩٣٢ مع ما شاب ذلك الاحصاء من اخطاء وتزوير وتحريف وتهريب وتغييب المجموعات كبيرة حرمت، بعده، الجنسية اللبنانية ولا تزال علماً ان الدول الراقية والنامية وربما المتخلفة ايضاً تجري كل خمس سنوات احصاء سكانياً عاماً.

واذا اردنا ان ناخذ جداول وزارة الداخلية الانتخابية ووفق «المقاييس الدولية» و «جداول الامم المتحدة» وما شابه ذلك، كما يقول العالمون، فان عدد سكان لبنان يجب ان لا يقل عن ستة ملايين اذ ان نسبة السكان الناخبين يجب ان يكون بين ٣٥٪ الى ٤٠٪ في حين ان عدد سكان لبنان كما يقول العارفون لا يتجاوز الاربعة ملايين كحد اقصى والناخبون فيه يجب ان لا يتجاوزوا المليون وربع المليون. فهل يمكن ان نعرف من اين اتى المليون الاضافي والى من ينتمي هؤلاء وكيف سيمارسون «حقهم» الانتخابي.

ومن جهة اخرى اذا اردنا ان ناخذ جداول توزيع النواب على المناطق والطوائف والمذاهب لوجدنا اموراً عجائبية اخرى، فليس هناك معيار واحد في تحديد عدد الناخبين الذين «يستحقون» نائباً فبينما نجد ان اربعة الاف ناخب اعطوا نائباً نجد ان الخمسة عشر او العشرين او الثلاثين اعطوا نائباً واحداً. وبينما ابناء مذهب ينالون لكل سبعة آلاف ناخب نائباً نجد ان ابناء مذهب آخر او طائفة اخرى يتجاوز عدد الناخبين فيها، لكل نائب، العشرات الالاف.

ومن جهة ثالثة نجد ان المواطن في الشمال ينتخب ٢٧ نائباً بينما في بيروت ١٩ وفي الجنوب ٢٣ اما البقاع فقد قسم الى ثلاث مجموعات اختلفت قوة الصوت من مجموعة الى اخرى واما الجبل بين الدرزية والمارونية فقد بقي اقضية اختلف «صوت» المواطن من قضاء الى آخر.

واذا اردت ان تتابع قراءة الاحصاءات والجداول ستكتشف المزيد من التناقضات والغرائب والعجائب نتمسك عن ذكر المزيد لنترك للسيد القارىء ولمجلس النواب المكرم على حل نفسه وللسادة رئيس الجمهورية والحكومة والمؤرخين والناقدين والمحللين فرص اكتشاف المخبئات فالتاريخ يسجل ولن يبخل في القريب العاجل بقراءة شاملة كاملة.

وهاكم الجداول:

جـداول الشطـب غيـر صحيحـة يجب اعتمـاد البطاقـة الانتخابيـة المطالبـة بنائب سني للكورة وآخر لزغرتا

عقدت الأمانة العامة لجبهة الانقاذ الاسلامية اجتماعاً بتاريخ ٩٢/٦/٣٠ برئاسة الدكتور محمد علي ضناوي درست فيه مشروع تعديل قانون الانتخاب كما أحيل الى المجلس النيابي وصدر عنها الموقف التالي:

١ـ ان عدد الناخبين ولوائح الشطب وتشكيك الرئيس عمر كرامي الصريح بصحة العدد وما بشوب اللوائح من اخطاء جسيمة يطرح التساؤل في ظل لوائح غير سليمة يعلم خفاياها رئيس حكومة انتظم معظم تلك اللوائح في «عهده»!

٢ـ ترى الجبهة ان زيادة عدد النواب الى /١٣٤/ فيه ترضيات وتعسف لا مبرر لهما وهي زيادة لا تؤمن باي حال التوازن في التمثيل... فاما أن تكون الزيادة الى خمسماية مثلاً فيكون التمثيل اكثر شمولية واكبر قاعدة. ويكون هذا المجلس قادراً على تحقيق المصالحة الوطنية ومعالجة القضايا الكبيرة والغاء القيد الطائفي عن المجلس نفسه تطبيقاً للدستور والطائف واما ان يبقى العدد كما نص عليه اتفاق الطائف اي ١٠٨ او كما كان اي ٩٩ نائباً.

٣ـ ترى الجبهة ان اعتبار لبنان دائرة انتخابية واحدة مقبول في ظل النظام الحزبي ونظام انتخابي يعتمد النسبية غير أن اعتماد المحافظة دائرة واحدة في الانتخابات المحتملة يجب أن يكون في لبنان كله لا في جزء منه على أن يعاد رسم حدود تلك المحافظات كما نص عليه الدستور والطائف ويعتمد النظام الانتخابي النسبي لا الأكثري على أن يكون الفائز حائزاً أيضاً نسبة معينة في قضائه الأصلي.

البقية ص ٤

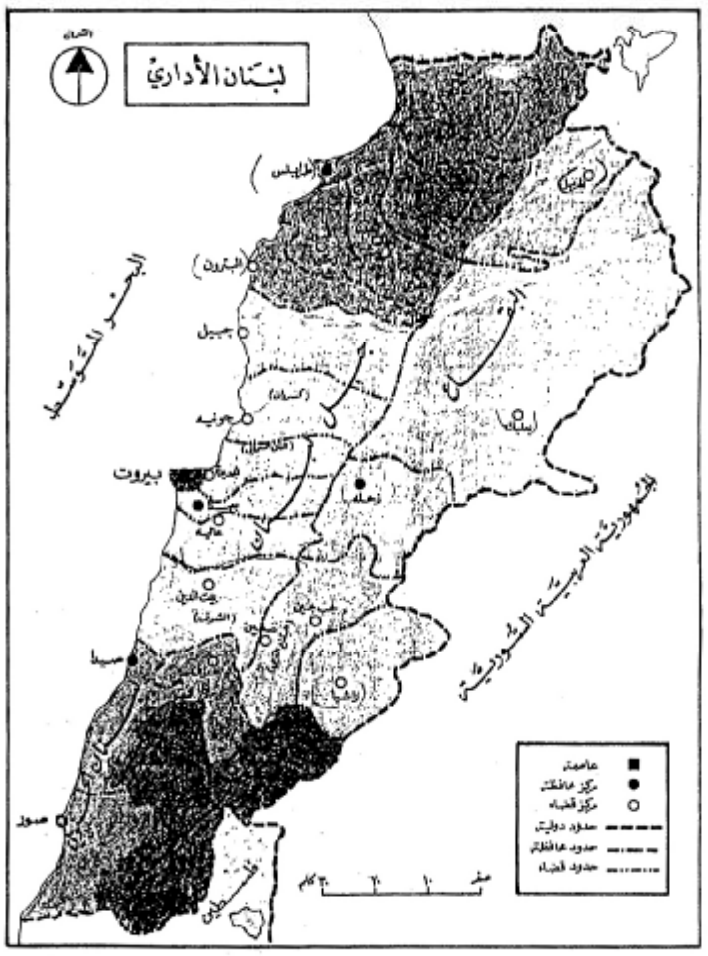

افرح فصوتك في الشمال يساوي ٢٧ نائبا

مشروع قانون الانتخابات يجعل المواطن في لبنان ـ في قدرته على التصويت ـ يختلف من منطقة الى اخرى.

فان كان المواطن من بيروت كان صوته بـ ١٩

وان كان من الشمال كان صوته بـ ٢٧ لكن عليه ان يراعي الخصوصيات فللطرابلس ٨ مقاعد وللضنية ثلاثة مقاعد وللكورة ٣ مقاعد ولعكار اربعة مقاعد ولبشري مقعدان وللبترون مقعدان

وان كان من الجبل فعليه ان يفتش عن نفسه في قاموس الاقضية فان كان من جبيل فصوته بـ (٣) وان كان من كسروان فصوته بـ (٥) وان كان من المتن فصوته بـ (٨) وان كان من عاليه فصوته بـ (٥) وان كان من الشوف فصوته بـ (٩) وان كان من بعبدا فصوته بـ (٦)

وان كان من البقاع الاشم فلكونه ينتسب الى محافظة رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ووزير الداخلية فعليه ان يراعي تلك المقامات ويصبح صوته بـ (١٠) ان كان من بلاد بعلبك الهرمل والهرمل وان كان من زحلة فصوته بـ (٧) وان كان من البقاع الغربي فصوته بـ (٥)

وان كان من الجنوب المهجر المحتل فعليه ان يراعي ايضاً خصوصيات الاقضية مع منحه حق التصويت بـ (٢٣) صوتاً.

اليس الامر غريباً في بلد الغرائب؟ عليك ان لا تضحك فالامر جد وليس بهزل فقانون الانتخاب اخطر القوانين العامة وهو معد اليوم لياتي بتركيبة عجائبية بفضل تعددية المواطنين في ارض لبنان الكبير خلافاً للدستور الذي جعل المواطنين سواء امام القوانين. ويبدو ان التسوية في الانتخابات غير مطلوبة لانها تاتي ببرلمان سوي وافرح ان كنت صاحب صوت اقوى فتنتخب اكبر عدد من السادة النواب الاجلاء

المراكز النيابية في الدوائر الانتخابية

الدائرة	عدد المقاعد	سني	شيعي	درزي	علوي	ماروني	روم كاثوليك	روم ارثوذكس	انجيلي	ارمن كاثوليك	ارمن ارثوذكس	اقليات
محافظة مدينة بيروت	١٩	٦	٢	١		١	١	٢	١	١	٣	١
محافظة جبل لبنان	٣٥	٢	٣	٥		١٩	٢	٣			١	
محافظتا الجنوب والنبطية	٢٣	٣	١٤	١		٢	٣	١				
محافظة البقاع	٢٣	٥	٨	١		٣	٣	٢				
محافظة لبنان الشمالي	٢٨	١١			٢	٩		٦				
المجموع العام	١٢٨	٢٧	٢٧	٨	٢	٣٤	٨	١٤	١	١	٥	١

المراكز النيابية في المناطق

الدائرة	عدد المقاعد	سني	شيعي	درزي	علوي	ماروني	روم كاثوليك	روم ارثوذكس	انجيلي	ارمن كاثوليك	ارمن ارثوذكس	اقليات
محافظة مدينة بيروت	١٩	٦	٢	١		١	١	٢	١	١	٣	١
محافظة جبل لبنان												
قضاء جبيل	٣		١			٢						
قضاء كسروان	٥					٥						
قضاء المتن	٨					٤	١	٢			١	
قضاء بعبدا	٦		٢	١		٣						
قضاء عاليه	٥			٢		٢		١				
قضاء الشوف	٨	٢		٢		٣	١					
محافظتا الجنوب والنبطية	٢٣	٣	١٤	١		٢	٢	١				
قضاء زحلة	٧	١	١			١	٢	١			١	
قضاء بعلبك والهرمل	١٠	٢	٦			١	١					
قضاء البقاع الغربي وراشيا	٦	٢	١	١		١						
محافظة لبنان الشمالي												
مدينة طرابلس	٨	٥			١	١		١				
قضاء طرابلس	٣	٣										
قضاء عكار	٧	٣			١	١		٢				
قضاء زغرتا	٣					٣						
قضاء الكورة	٣							٣				
قضاء بشري	٢					٢						
قضاء البترون	٢					٢						
المجموع العام	١٢٨	٢٧	٢٧	٨	٢	٣٤	٨	١٤	١	١	٥	١

المراكز النيابية للدورة الانتخابية الاستثنائية

المنطقة	عدد المقاعد	سني	شيعي	درزي	علوي	ماروني	روم كاثوليك	روم ارثوذكس	انجيلي	ارمن كاثوليك	ارمن ارثوذكس	اقليات
بيروت	١٩	٦	٢	١		١	١	٢	١	١	٣	١
جبيل	٣		١			٢						
كسروان	٥					٥						
المتن	٨					٤	١	٢			١	
بعبدا	٦		٢	١		٣						
عاليه	٥			٢		٢		١				
الشوف	٨	٢		٢		٣	١					
مدينة صيدا	٢	٢										
قرى صيدا	٣		٢				١					
النبطية	٣		٣									
صور	٤		٤									
بنت جبيل	٣		٣									
مرجعيون وحاصبيا	٥	١	٢	١				١				
جزين	٣					٢	١					
زحلة	٧	١	١			١	٢	١			١	
بعلبك الهرمل	١٠	٢	٦			١	١					
البقاع الغربي وراشيا	٥	٢	١	١				١				
مدينة طرابلس	٨	٥			١	١		١				
قضاء طرابلس	٣	٣										
عكار	٧	٣			١	١		٢				
زغرتا	٣					٣						
الكورة	٣							٣				
بشري	٢					٢						
البترون	٢					٢						

قانون الايجارات لم ينصف أحداً

وأخيراً... صدر قانون الايجارات: لم ينصف المالك ولا المستأجر وابقى في البلاد مشكلة مزمنة اسمها (الايجار). وبقي المستأجر الغني متنعماً بخيرات المالك القديم الذي قد يكون في بعض الحالات، فقيراً او اصبح كالفقير. كما ان المستأجر المسكين ضاعت منه الفرص لان يكون مالكاً «لمسكنه» كما ضاعت المطالبة (كل مواطن مالك) بفضل سياسة الدولة العشوائية البعيدة عن التخطيط السوي والمنهجي.

وبعيداً عن فقد القانون ومشكلاته فان تعديل قانون الموجبات والعقود الذي اطلق حرية التأجير ابتداء من تاريخ نشر القانون بفتح نافذة خجولة نحو «تحريك» حركة التأجير ولكن بخطى وئيدة وحذرة.

و«الضياء» تنشر الجدول التالي الرسمي، بناء على دراسة اجريت على المادة السادسة وغلاء المعيشة فتصبح البدلات السكنية وغير السكنية وفقاً لما يلي:

السنة	الاماكن السكنية		الاماكن الصناعية او التجارية الارضية		الاماكن الصناعية او التجارية غير الارضية والاماكن غير الصناعية او التجارية	
	المضاعفة وفقاً للسنة	المضاعفة بعد احتساب الزيادات والبالغة ٥,٨٨٢ ضعفاً	المضاعفة وفقاً للسنة	المضاعفة بعد احتساب الزيادات والبالغة ٥,٨٨٢ ضعفاً	المضاعفة وفقاً للسنة	المضاعفة بعد احتساب الزيادات والبالغة ٥,٨٨٢ ضعفاً
قبل ١٩٥٤	٢٨	١٦٤,٦٩٥	٦١٢	٦٥٨,٧٨٣	٨٤	٤٩٤,٠٨٧
في ٥٤/١/١ حتى ٦١/١٢/٣١	٢٢	١٢٩,٤٠٤	٨٨	٥١٧,٦١٥	٦٦	٣٨٨,٢١١
في ٦٢/١/١ حتى ١٩٦٦/١٢/٣١	١٩	١١١,٧٥٨	٧٦	٤٤٧,٠٣١	٥٧	٣٣٥,٣٧٣
من ٦٧/١/١ حتى ١٩٧٢/١٢/٣١	١٤	٨٢,٣٤٨	٥٦	٣٢٩,٣٩١	٤٢	٢٤٧,٠٤٣
من ٧٣/١/١ حتى ٧٨/١٢/٣١	١٠	٥٨,٨٢٠	٤٠	٢٣٥,٢٧٩	٣٠	٢٧٦,٤٥٩
من ٧٩/١/١ حتى ٨٢/١٢/٣١	٧	٤١,١٧٤	٢٨	١٦٤,٦٩٥	٢١	١٢٣,٥٢١
من ٨٣/١/١ حتى ٨٤/١٢/٣١	٤	٢٣,٥٢٨	١٦	٩٤,١٧٢	١٢	٧٠,٥٨٤
من ٨٥/١/١ حتى ٨٥/١٢/٣١	٣	١٧,٦٤٦	١٢	٧٠,٥٨٤	٩	٥٢,٩٣٨
من ٨٦/١/١ حتى ٨٦/١٢/٣١	٢	١١,٧٦٤	٨	٤٧,٠٥٦	٦	٣٥,٢٩٢

وبذلك تكون قد اعتمدت نسب الزيادة التي اعتمدت في القطاع العام على الشكل الاتي:
٥٠٪ من الزيادة المعطاة على الرواتب والاجور في ١-٧-٨٧، و٣٧٪ من الزيادة المعطاة في ١-١-٨٨، و٢٥٪ من الزيادة المعطاة في ١-١٠-٨٨، و٣٥٪ من الزيادة المعطاة في ١-٧-٨٩، و٣٠٪ من الزيادة المعطاة في ١-١-٩١، و٣٠٪ من الزيادة المعطاة في ١-١-٩٢.
وتكون بذلك نسب المضاعفة بلغت من ١-١-٨٧ حتى ١-٧-٨٧ اي عن ستة اشهر ١٩٩٢، ٨٨ر١ ومن ١-٧-٨٧ حتى ١-١-٨٨ عن ستة اشهر ايضا ٣ر٩٢١٣٢٨ ومن ١-١-٨٨ حتى ١-١٠-٨٨ اي عن تسعة اشهر ٢ر٨٥١٨٧٥ ومن ١-١٠-٨٨ حتى ١-٧-٨٩، اي تسعة اشهر ٢ر٢٨١٥ ومن ١-٧-٨٩ حتى ١-١-٩١ اي عن ١٨ شهراً ٦٩ر١ ومن ١-١-٩١ حتى ١-١-٩٢ اي عن ١٢ شهراً ٣ر١، ومن ١-١-٩٢ وما فوق ١.
اما المعادلة التي تم اعتمادها لحساب الفروقات للاماكن غير السكنية فكانت على الشكل الحسابي الآتي:
(٦٠ر٢١٤ × بدل الايجار الشهري القديم × المضاعفة وفقا للسنة) ـ (٦٧ × بدل الايجار الشهري القديم).

في برقية الى رئيس مجلس النواب

الدكتور ضناوي يثير بعض المسائل الانتخابية

أبرق رئيس جبهة الانقاذ الاسلامية د. محمد علي ضناوي الى رئيس مجلس النواب حسين الحسيني بشأن بعض القضايا المتعلقة بالانتخابات النيابية. وجاء في البرقية بتاريخ ٩٢/٧/٦:

١ـ اننا مع انتخابات حرة ونزيهة وفي هذا الصيف بالذات ولكن ضمن قانون عادل ودستوري فليس من الديمقراطية بشيء أن يسلق قانون الانتخاب «بالبريستو» ويفصل لترضية بعض النواب أو النافذين.

٢ـ ان مشروع القانون كما أقرته اللجان فيه تجاوز خطر للدستور وقيمه في المساواة بين المواطنين والمناطق والطوائف كما فيه مخالفة صريحة لميثاق الطائف الذي أقر المحافظة كدائرة انتخابية في كل لبنان على أن يعاد النظر في رسم الحدود ضمن الاصلاح الاداري المنشود لا أن توزع المحافظات على أشكال متعددة.

٣ـ ان طريقة اعلان فوز المرشح مختلفة في بيروت عنها في الشمال والجنوب وعنها في الجبل والبقاع وهو أمر مرفوض ومستهجن ومطعون به دستورياً.

٤ـ ان توزيع المقاعد النيابية على الطوائف والمناطق مغلوط ومبني على جداول شطب غير صحيحة فلا يمكن القبول بذلك ولايمكن ان يكون للسنة في الشمال مثلاً (١١ نائباً) والصحيح ١٥ نائباً كما لا يجوز (تشليح) بيروت نواباً سنة.

٥ـ ان رفع التأمين عن الترشيح الى عشرة ملايين فيه تجاوز للدستور الذي يكفل حرية الترشيح لجميع وفيه اخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين ويجعل معركة الانتخابات تحتاج قانوناً الى المليارات وكان المشترع اراد أن يقول للناس: النيابة طريق للاثراء غير المشروع فاشتروها يا أغنياء...

٦ـ ان المشروع الاعلامي يمنع الاعلام المرئي من أن يكون ساحة انتخابية فيه عدل اذ يحقق تكافؤ الفرص بين المرشحين ومطلوب اقراره على أن يتولى التلفزيون الرسمي افساح المجال وبالتساوي بين المرشحين لعرض مشاريعهم الانتخابية.

٧ـ مطلوب في الجلسة العامة لمجلس النواب تعديل مشروع قانون الانتخاب بحيث تسقط فيه جميع المخالفات الدستورية في ظل غياب المرجع الدستوري الذي يمكنه من نقض القوانين المخالفة للدستور.

الشمال دائرة انتخابية واحدة ولكن...

أدلى ناطق مسؤول في جبهة الانقاذ الاسلامية بالبيان التالي:

١ـ اننا اذ رحبنا بتأجيل اقرار مشروع قانون الانتخابات نؤكد على اهمية أن يضع المجلس يده على المشروع وأن تعاد صياغته بحيث تتوحد المبادىء من محافظة الى أخرى.

٢ـ أما في الشمال فاننا مع ترحيبنا أن تكون دائرة واحدة الا اننا نرى وجوب الغاء خصوصيات الاقضية كما هو شأن محافظة بيروت وكما هو نص الطائف فينتخب أهل الشمال الأكفاء بغض النظر عن المنطقة التي ينتمي اليها المرشح أو تعاد الى الشمال استقلالية الاقضية كما كان الامر في مشروع القانون ووفق ما أحالته الحكومة وكما هو الحال في الجبل وقانون الانتخابات القديم.

٣ـ ان الاستمرار في تفصيل قانون الانتخاب على قدر الأشخاص والنافذين ووفق ما يطلبه المرشحون الكبار لعب بمصير الوطن وضرب لوحدته واستقراره. وهي مسؤولية كبيرة من العار أن يتخلى عنها مجلس النواب لارادات النافذين مع ما في ذلك من مخالفات دستورية ولميثاق الطائف.

يجب اعتماد طريقة واحدة لاعلان فوز المرشحين

علاوة على المخالفات الدستورية الكثيرة المليء بها مشروع قانون الإنتخاب فاننا نشير الى الفرطقة الديمقراطية باعتماد طرق عديدة لاعلان فوز المرشح واننا هنا نطالب باعتماد طريقة واحدة في كل لبنان فان كانت اعتبارات النافذين املت تقسيم لبنان الى اشكال متعددة في الدوائر والمحافظات فلا يجوز أن يصل هذا الاملاء الى اعلان فوز المرشح بطريقة غير دستورية بين منطقة واخرى فلا يمكن أن يفهم فوز المرشح في محافظة بيروت بطريقة تختلف عنها في الشمال والجنوب وعنها في الجبل والبقاع وهو أمر مرفوض ومستهجن ومطعون بدستوريته كما انه قد يجعل من النائب الناجح في منطقة رشح نفسه عنها ولا يملك فيها الا الاقلية بينما قد يسقط المرشح الضامن في منطقته لاكثرية محترمة.

لذلك فاننا ننتظر من المجلس النيابي في اجتماعه غدا (٩٢/٧/٩) ان لا يقوم بالبصم على مشروع قانون اعرج اخرق وان يقوم بعملية انقاذية شاملة له.

جاء ذلك في تصريح أدلى به الدكتور محمد علي ضناوي رئيس الجبهة عشية اجتماع مجلس النواب حيث تقرر فيه ارجاء البت بقانون الانتخابات.

هل تتأمن؟؟؟

* حرية الناخب والمنتخب في التعبير الحضاري عن رأيه وطروحاته وفي الانتقال وفي المحاورة والمهرجان.
* تكافؤ الفرص في الاعلام المرئي خاصة ولو كانت محطات التلفزة مسخرة لأشخاص أو أحزاب اذ لا يجوز أن تكون الدعاوي الانتخابية لمن كان غنياً أو مرتهناً لجهات يمكن أن تمول عمليته الانتخابية.
* منع التجاوزات والاعتداء فوراً وفرض الأمن وتسريع القضاء. فالتخويف تدخل مفضوح في الانتخابات لتغليب فئة على أخرى.
* سرعة حصول المواطن على (اخراج قيده) ووجوب دعم دوائر النفوس بعشرات الموظفين الواعين والذين يتمتعون (بالمناقبية والنزاهة!!).
* فرض قانون ـ وهو الأهم هنا ـ (من اين لك هذا) على الدعاية الانتخابية ومصاريف الحملة بكاملها ونفقاتها اذ ان الدعاية المسرفة لون من ابتزاز الناخب وسلب ارادته
* تشكيل «مجلس شرف» من مندوبي المرشحين لمعالجة الخروقات المحتملة ـ على الأرض ـ ولمنع التجني والانحراف والتشهير والتبذل والاسفاف، من الدعاية الانتخابية.

جداول الشطب

تتمة ص٣

٤ـ توقفت الجبهة عند توزيع المقاعد النيابية المقترحة وترى إن يخصص مقعد سني لقضاء الكورة ولقضاء زغرتا أو لكليهما اذ ان عدد المسلمين في كل قضاء لا يقل عن ستة آلاف منتخب بينما خصت طرابلس بمقعد ماروني والمنتخبون فيه لا يتجاوزون الأربعة آلاف.

٥ـ تدعو الجبهة أن يتضمن قانون الانتخاب العتيد تطبيق البطاقة الانتخابية الممغنطة خلافاً لراي مجلس الوزراء وأن يخفض التامين الى مليون ليرة فالترشيح للأكفاء فقراء وأغنياء وان يعتمد أيضاً اسساً سليمة في الدعاية الانتخابية وتكافؤ الفرص بين المرشحين في الاعلام المرئي والمسموع وقيوداً على تمويل الحملة الانتخابية وسوى ذلك حتى تأتي الانتخابات نزيهة وحرة وديمقراطية.

دعوة الى توسيع اوقات العمل في المدينة

اليوم وبعد هذا الوضع الامني الممتاز في طرابلس خاصة ولبنان عامة وتحرك اجهزة الدولة كافة بدعم من القوات العربية السورية الشقيقة نجد لزاماً علينا طرح هذه القضية الاساسية في حياة المواطن المكافح بشكل عام.

لقد مرّ الزمن الذي كنا نختبىء فيه في منازلنا من الظهر وحتى صباح اليوم التالي مهدرين بذلك فترة كبيرة من ساعات النهار وبعضاً من ساعات الليل بدون انتاج، وذلك بحجة الوضع الامني المضطرب. اما الان فقد زال هذا السبب ـ الحاجز، ولا داعي ان تموت المدينة ابتداء من الثالثة ظهراً وحتى صباح اليوم التالي.

فالمؤسسات الخاصة المعنية بحياة المواطنين اليومية مدعوة الى تحديد فترة العمل او فتح ابوابها في دوام اضافي بعد الظهر، وكذلك الاطباء والصيدليات والمؤسسات العامة كالبريد والهاتف والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وغيرها من الادارات المعنية بمصالح الناس، يومياً، مدعوة وبشدة الى العودة الى النظام السابق الذي كان سائداً قبل الاحداث فان في ذلك تامينا لمصالح الناس وكسباً للوقت وزيادة في الانتاج.

الدكتور نبيل فتال

محافظة الشمال

المذهب	طرابلس	قضاء طرابلس	عكار	زغرتا	بشري	الكورة	الضنون	عدد النواب
١ سني	١٠١,٩١٧	٣٨,٤٠٦	٧٨,١٢١	٥,٢١٥	٣٤	٨,١٢٦	٩,٠٠٢	١٢
٢ شيعي	٣٧٤		١٧٨	٤٧	١٠٦	٣٦٦	١٧٨	٢,٠٩٣
٣ درزي	٦		٠			٤		١٠
٤ علوي	٩,٧٥٠		٥,٤٤٩			٤٥		٢ ٥,١٨٣٨
٥ ماروني	٣,١٢١	٥,١٨١	١٥,١٤١	٥٠,١٤٩	٤٢,٤٢٧	٣٧,٨٢٩	١,٧٦٤	٩ ١٦٠,٤٢٩
٦ ارثوذكس روم	٢١,٨٢٣	٥,٤٨٢	٣٣,٢٠١	٢,٨٠٥	٧٢٦	٩,٠٠٦	٢٢,٥٥٩	٥ ٨٧,٩٠٤
٧ كاثوليك روم	٩٣٠		٩٥٨	٤٠١	١٨٧	٣,٩٦٧	٤٠٠	٢,٣٤٨
٨ بروتستانت انجيلي	٤٨٧				٢٢		١٦٩	٦٣٨
٩ لاتين	٤٣٣				٢٦		٥٠٣	٥١٢
١٠ ارمن ارثوذكس	١٩١٥				٢٦		١٨	٢,٠٧٩
١١ ارمن كاثوليك	٣٥٠				٨		٣٤	٣٩٢
١٢ ارمن بروتستانت	٥٠							٥٠
١٣ سريان ارثوذكس	٢٨٠				١٨		٢٧	٣٢٥
١٤ سريان كاثوليك	٢٢٣				٢٥		١٨	٢٦٥
١٥ اخوان ارثوذكس								
١٦ كلدان	٦٦				٤		١	٩٨
١٧ موسوي	٤٤							٤٤
١٨ متفرق					٧	٤٨٥	٨	٥٠٠
	٣٢,٥٧٠	٤٩,١٧٤	١٤٣,٠٣٨	٥٨,٧٣٤	٢٢,١١٨	٥٢,٦١٨	٣٨,٨٠٣	٨٨ ٤٢٦,٨٠٦

عدد المنتخبين (مذهبياً) في منطقة الشمال مع ملاحظات في جمع الاعداد فقط
(اعداد قسم الاعلام في الضياء)